

### بلاغ للرأي العام حول نجاح الإضراب الوطني ليومي 14 و 15 مارس 2018

يسجل المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي باعتزاز وإصرار على المضي قُدماً، النجاح الكبير الذي عرفه الإضراب الوطني ليومي 14 و 15 مارس الجاري، الذي نادى له، تنفيذاً للخطة النضالية التصاعديّة التي أقرتها اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، والتي دخلت مرحلتها الثانية بعد الإضراب الإنذاري الناجح الذي خاضته النقابة يوم 20 فبراير المنصرم.

لقد شكل هذا الإضراب محطة أساسية عبّر فيها السيدات والسادة الأساتذة، بإجماعهم على الانخراط الكثيف والواعي والمسؤول فيه، عن دفاعهم عن كرامة الأستاذ الباحث وعن الجامعة العمومية. محطة حفّلت بالنقاشات التي دارت بين الأساتذة الباحثين حول حال ومآل التعليم العالي العمومي والدور التاريخي الواجب لعبه من طرف النقابة الوطنية للتعليم العالي في هذه الظرفية الدقيقة. وانطلاقاً من ذلك النقاش المسؤول والهادف ومن الانتظارات المشروعة للأساتذة الباحثين، فإن المكتب الوطني:

- يحيي عالياً السيدات والأساتذة الباحثين على نجاح الإضراب الوطني وعلى انخراطهم في الخطة النضالية التصاعديّة التي أقرتها اللجنة الإدارية دفاعاً عن كرامة الأستاذ الباحث وعن التعليم العالي العمومي؛
- يستغرب لصمت الحكومة ووقوفها موقف المتفرج أمام الانتظارات المشروعة لمختلف المطالبين بالحقوق، وإهدار زمن ثمين كان حرياً بها استغلاله في تنفيذ ما سبق أن التزمت به، والجلوس إلى طاولة الحوار مع النقابة الوطنية للتعليم العالي للتداول في القضايا التي تهم التعليم العالي والبحث العلمي، في إطارها الشمولي كما تم الاتفاق على ذلك في البلاغ المشترك الموقع في 13 أكتوبر 2017؛
- يحمل الحكومة مسؤولية الاستخفاف بالمخاطر التي تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي؛
- يعلن دعمه ومساندته لكل النضالات التي تخوضها الفروع المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي دفاعاً عن كرامة الأستاذ الباحث وعن الجامعة العمومية؛
- يحذر المسؤولين في وزارتي التعليم العالي والصحة من استمرار تجاهلهم للوضعية الخطيرة في كليات الطب والمستشفيات الجامعية. كما يحذرهم كذلك من التبعات السلبية على تكوين الأطباء لغياب مستشفى جامعي في كل من أكادير وطنجة. ويثير انتباه المسؤولين إلى الوضعية غير القانونية التي تسير بها المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة؛
- يستنكر السياسة التي تنهجها وزارة التربية الوطنية بخصوص المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، المخالفة لقانون إحداث هذه المراكز وللقانون 01.00 المنظم للتعليم العالي في مادتيه 33 و 35؛
- يعبر عن استغرابه لعدم استجابة رئيس الحكومة ووزراء الصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والنقل والتجهيز والفلاحة لطلبات الحوار التي تقدم بها المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛
- يؤكد أن النقابة الوطنية للتعليم العالي ماضية في خطها النضالي التصاعدي لمواجهة سياسة التسويف والتضليل وريح الوقت التي تنهجها الحكومة.

وفي الأخير فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يهيب بجميع السيدات والسادة الأساتذة إلى التعبئة دفاعاً عن كرامة الأستاذ الباحث وعن الجامعة العمومية وعن وحدة النقابة.

المكتب الوطني

